القضاء يستدعي وزير الداخلية لسماع أقواله في أعمال العنف الأخيرة

مصر: النيابة العامة تمنح المواطنين حق «الضبطية القضائية»... ومبارك يدعم مرسي

■ ياسين: القانون الجنائي يعطي المواطن الحق في اعتقال من يخرب المنشآت العامة

■ اللواء إبراهيم يتهم الإعلام بمحاربة الشرطة ويدعو لعدم الزج بها في الصراع السياسي

جانب من أعمال عنف الأيام الماضية

القاهرة - وكالات: قال المستشار حسن ياسين -رئيس المكتب الفني للنائب العام في مصر- إن النيابة العامة أعطت المواطنين الحق في ضبط مرتكبي الجرائم الجنائية الذين في حالة تلبس وتسليمهم إلى أقرب رجل شرطة أو أحد مأموري الضبط القضائي.

وأكد ياسين، في مداخلة هاتفية مع إحدى الفضائيات المصرية مساء أمس الأول، أن المادة 37 من قانون الإجراءات الجنائية تعطي الحق للمواطن العادي أن يلقي القبض على من يخرب المنشآت العامة ويسلمه لأقرب مأمور ضبط قضائي.

وأضاف أن الشرطة إذا لم تلق القبض على قاطعي الطريق وعلى من يحرق المنشآت العامة فهي تعد مقصرة، مطالبا بضرورة تثقيف المواطنين قانونيا كي يعرفوا حقوقهم.

وتتماشى دعوة النيابة العامة بإعطاء المواطنين حق الضبطية القضائية مع ما ذكره الرئيس المصري محمد مرسي في مقابلة مع إحدى الفضائيات قبل نحو عشرة أيام من أنه يجب على المواطن ألا يكون سلبياً ويتدخل في حال وجد أن هناك أشخاصا يقطعون الطريق ويعطلون المرور.

وأثارت الدعوة حالة من القلق لدى أوساط سياسية في البلاد من أن يتم استخدامها من جانب متنمين لقوى الإسلام السياسي المؤيدة للنظام لتوقيف معارضين، خاصة وأنها جاءت في وقت تردّدت فيه عن تقديم مشروع قانون يخوّل شركات الأمن الخاص حق الضبطية القضائية، في حين تشهد محافظات ومدن مصرية عدة قطعا لطرق وشوارع رئيسية وخطوط سكك حديدية ضمن مظاهر احتجاجية على النظام الحاكم.

كما يأتي هذا الإجراء في ظل استمرار حالة من الانفلات الأمني والمواجهات المتواصلة بين الأمن وعدد من المشتبه فيهم في القاهرة وبورسعيد والمحلة.

من جهة أخرى، قالت تقارير صحافية من القاهرة إن قاضي التحقيقات في أعمال العنف التي أعقبت صدور الحكم في قضية ملعب بورسعيد، استدعى وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم مع عدد من القادة الأمنيين لسماع أقوالهم.

وكان وزير الداخلية قد طالب، أمس الأول، القوى السياسية بعدم زج الشرطة في الصراع السياسي، كما دعا المعارضة إلى سحب أنصارها من المظاهرات.

ودعا الوزير -في مؤتمر صحفي- القوى السياسية إلى إخراج جهاز الأمن من أي خلاف بين الفرقاء السياسيين، واتهم وسائل الإعلام بـ«محاربة» الشرطة، نافيا حدوث إضراب كامل بين رجال الشرطة، ولكنه اعترف بإضراب مجموعة منهم للمطالبة بحقوق مشروعة تتعلق بتسليحهم أثناء تأمينهم للمنشآت العامة والخاصة، إضافة إلى بعض المطالب المادية.

وأعرب الوزير عن دهشته مما تردده وسائل الإعلام قائلا «لا أتخيل أن يُحارب جهاز الشرطة بهذا الشكل في جميع وسائل الإعلام». وأضاف «هناك هجوم على كل رجال الشرطة بحيث يتم تصويرهم على أنهم سفاحون وقتلة».

وقال إبراهيم إن الشرطة لم تطلق رصاصة منذ ثورة 25 يناير 2011 حتى الآن، داعيا الجميع إلى إخراج الشرطة من أي خلاف سياسي وتركها تعمل من أجل استتباب الأمن. وحذر الوزير -في تصريحات نقلتها وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية- من أن «الهجوم الشديد على الشرطة يمكن أن يؤدي لانسحابها».

وعن الأزمة الأمنية التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن، رأى إبراهيم أن حلها يتطلب إبعاد المشاغبين عن المناطق الأمنية الحساسة، مؤكدا أنه بإبعادهم ستتمكن وزارة الداخلية من إعادة الأمن خلال شهر واحد، وسيشعر المواطن بذلك.

وفي تطور لافت أعرب الرئيس المصري السابق، حسني مبارك، عن حزنه لما تشهده البلاد من أحداث عنف ودعا المصريين إلى الالتفاف حول الرئيس محمد مرسي، نافيا، في تصريحات على لسان محاميه فريد الديب، أن يكون من حلفاء الولايات المتحدة.

وقال الديب، في حوار تلفزيوني أورده موقع «أخبار مصر» الرسمي، إن الرئيس السابق يرى أن على الثوار الحقيقيين «الإلتزام بالسلمية»، ووصف من يقومون بأعمال التخريب بـ«البلطجية»، مبديا حزنه لما آلت إليه الأمور.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت الرئيس السابق بإقامة قواعد عسكرية في مصر ولكنه رفض ذلك، مضيفا بأن أمريكا طلبت جزءاً من الشريط الحدودي في سيناء بغرض توطين الفلسطينيين هناك، وهو الأمر الذي رفضه مبارك كذلك، طبقا لما نقل المصدر عن الديب.

■ الديب: مبارك حزين للأحداث الأخيرة وينفي تحالفه مع واشنطن

مقتل جندي في مواجهات مع مهربين وإغلاق معبر الذهيبة وازن

تونس: العريض يعرض حكومته على «التأسيسي» و«الداخلية» تنفي اعتقال الجزائر لقاتل بلعيد

تونس - «وكالات»: قال الراديو الحكومي في تونس امس ان جنديا تونسيا قتل في مواجهات مع مهربين على الحدود واغلق معبر حدودي مع ليبيا بسبب التوتر الامني.

وقال الراديو «الليلة الماضية قتل جندي واصيب تونسيان اثنان وليبي اثناء مواجهة بين الجيش ومهربين مسلحين».

ولم تعط الاذاعة مزيدا من التفاصيل لكن مصادر امنية قالت لرويترز انه عقب الحادث تم اغلاق معبر الذهيبة-وازن الحدودي مع ليبيا.

وتشهد المعابر الحدودية مع ليبيا توترا امنيا منذ اشهر بسبب عناصر مسلحة على الحدود وزيادة نشاط المهربين. وتسعى سلطات البلدين اللذين يعانيان من اوضاع امنية هشة الى ضبط الحدود والحد من التهريب.

ومطلع العام الحالي جرت احتجاجات عنيفة بين الشرطة ومتظاهرين غاضبين في بن قردان بعد اغلاق معبر رأس جدير مع ليبيا لاسابيع قبل اعادة فتحه.

وتوفر التجارة عبر المعابر مع ليبيا عشرات الالاف من فرص العمل للتونسيين.

واغلاق المعبر قد يتسبب في احتجاجات جديدة.

ويوم الجمعة الماضي كشف علي العريض رئيس الوزراء التونسي عن حكومته الجديدة بقيادة حركة النهضة الاسلامية. وستكون حكومته تحت ضغط لتقليص البطالة ومكافحة التهريب بهدف خفض الاسعار التي اصبحت مبعث قلق للتونسيين.

وستحتاج حكومة العريض الى موافقة المجلس التأسيسي عندما تعرض عليه اليوم الثلاثاء لنيل الثقة.

وعلى صعيد غير بعيد نفت وزارة الداخلية التونسية صحة الأنباء التي نشرتها تقارير صحفية محلية حول القبض على قاتل السياسي المعارض، شكري بلعيد، وتسليمه من قبل السلطات الجزائرية إلى نظيرتها التونسية، مستغربة عدم رجوع أصحاب التقرير إلى المصادر الأمنية.

وقال بيان للداخلية التونسية: «إن الخبر الصادر في جريدة الشروق الأحد حول إلقاء القبض على قاتل الشهيد شكري بلعيد من قبل السلطات الجزائرية التي سلمته منذ أيام إلى السلطات التونسية، خبر مختلق ولا أساس له من الصحة».

وكانت الصحيفة التونسية قد ذكرت الأحد أن قاتل بلعيد، القيادي العلماني الذي أحدث مقتله أزمة داخلية كبيرة وأثار احتجاجات تطورت إلى أزمة حكومية، قد اعتقل عند الحدود مع الجزائر بعد رصده بقمر اصطناعي جزائري منذ حوالي ستة أيام.

وأضافت الصحيفة أن المتهم كان مع بعض المجموعات التي قيل إنها «عناصر جهادية» وجرى تسليمه الى السلطات الأمنية التونسي، مشيرة إلى أنه أدلى بتصريحات وصفت بأنها «خطيرة»، ومن شأنها أن تورط بعض الأشخاص قيل إنهم «من ساسة البلاد».

وكان وزير الداخلية التونسي، علي العريض، المكلف حاليا بتشكيل الحكومة الجديدة، قد أعلن التعرف على منفذ عملية اغتيال بلعيد، السياسي واليادي في «الجبهة الشعبية»، مشيراً إلى توقيف أربعة مشتبه بهم. اعترف أحدهم بأنه قام بنقل «الفاعل الأصلي» إلى مكان الجريمة، نافيا وجود أي دليل على تورط أي طرف أجنبي في القضية.

علي العريض

يسعى لتقديم حكومته لـ«الكنيست» قبل زيارة أوباما

نتانياهو يستأنف مفاوضاته ... وباراك يؤكد: إسرائيل الأقوى في الشرق الأوسط

القدس - وكالات: اعتبر وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها إيهود باراك أن إسرائيل هي الدولة الأقوى في الشرق الأوسط، في الأثناء استؤنفت أمس المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة.

فقد نقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية عن باراك قوله خلال اجتماع وداعي أقامته لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست «أمامنا تحديات شديدة التعقيد. فإيران لم تختف، وسوريا تترنح أمام أعيننا، ونقل الأسلحة إلى حزب الله من الممكن أن يحدث في أي يوم».

لكن باراك شدد على أنه «من الواضح أن إسرائيل هي الدولة الأقوى في الشرق الأوسط». وأضاف «لا نتوقع أن تكون هناك قوة في المنطقة قادرة على مهاجمة دولة إسرائيل بالكتائب والمدرعات، كما ظللنا نعرف ذلك على مدار العقود الماضية».

وأكد خلال الجلسة على ضرورة اتخاذ كافة الاستعدادات تحسبا لاحتمال تدهور الأوضاع.

في هذه الأثناء استؤنفت المفاوضات لتشكيل حكومة جديدة ظهر الامس في إسرائيل حيث اجتمع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع شركائه الرئيسيين في الائتلاف وقد يتم الإعلان عن اتفاق بحلول صباح اليوم الثلاثاء بحسب تقارير إعلامية.

وتواصلت المحادثات إلى وقت متأخر من الليلة قبل الماضية بين نتنياهو وزعيم حزب يش عاتيد «هناك مستقبل» «وسطي» يائير لابيد وزعيم حزب البيت اليهودي «قومي متشدد» نفتالي بينيت، وهما زعيما الحزبين المتحالفين اللذين يمتلكان 31 مقعدا في الكنيست من أصل 120.

ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق ولكن وسائل الإعلام الإسرائيلية تحدثت عن «تقدم» في المحادثات.

وتدور المحادثات حول مشروع قانون مثير للجدل يدافع عنه حزب لابيد والذي يفرض الخدمة العسكرية أو المدنية على الشبان اليهود المتشددين والمعفيين في الغالب من الخدمة.

نتانياهو وباراك في لقاء سابق

وأكد مئير كوهين النائب عن حزب يش عاتيد لإذاعة الجيش الإسرائيلي امس أن لابيد يصر أيضا على تحديد عدد الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة في «22 أو 23» حقيبة مقابل 30 حقيبة في الحكومة المنتهية ولايتها.

وتتناول المحادثات أيضا توزيع الحقائب الوزارية حيث تشير وسائل الإعلام إلى أن لابيد يصر على الحصول على وزارة التعليم التي يبدو أن نتنياهو حجزها للوزير المنتهية ولايته والمقرب منه جدعون ساعر.

وبدأ نتنياهو أمس الأول مفاوضات الأسبوع الأخير لتشكيل حكومة جديدة وعرضها على الكنيست قبل الزيارة المرتقبة للرئيس الأميركي باراك أوباما إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية في الـ20 من الشهر الجاري.

وحصل نتنياهو على مهلة ثانية وأخيرة من الرئيس شمعون بيريز لتقديم حكومته قبل الـ16 من الشهر الجاري وإلا فإنه يجوز لبيريز تكليف مرشح آخر لتشكيل حكومة تحظى بأغلبية في الكنيست.

الأفتاء الليبية تحذر الدول الإسلامية من التوقيع على «وثيقة العنف ضد المرأة»

طرابلس - وكالات: استنكرت دار الإفتاء الليبية بشدة مشروع وثيقة ستعرض بعد أيام على هيئة الأمم المتحدة تحت عنوان «وثيقة العنف ضد المرأة»، وقالت انها «ظالمة وهدامة»، وتهدف إلى «نسف الأسرة وتقويض كيانها والدعوة الى الانحلال الأخلاقي».

وقالت الدار إن الوثيقة التي ستعرض في 15 مارس الجاري فيها «مروق عن الدين ورد سافر لقواطع الشريعة في الكتاب والسنة»، وأشابت بأفسلمات في مختلف الدول «تنظيم وقفة احتجاج عالمية عند عرض هذه الوثيقة المشؤومة»، محذرة وزراء خارجية الدول الإسلامية من مغبة التوقيع عليها.

وبحسب بيان دار الإفتاء الذي نقلته وكالة الأنباء الليبية الرسمية، فإن الوثيقة تقر «اقتسام الأدوار داخل الأسرة بين الرجل والمرأة بقضايا الإنفاق ورعاية الأطفال والشؤون المنزلية، والتساوي التام في تشريعات الزواج، مثل إلغاء كل من التعدد والعدة والولاية والمهر وإنفاق الرجل على الأسرة والسماح للمسلمة بالزواج بغير المسلم وغيرها». وأضافت الدار أن الوثيقة المقترحة تقر «التساوي في الإرث وسحب سلطة التطليق من الزوج ونقلها للقضاء». وإعطاء الزوجة سلطة أن تشتكي زوجها بتهمة الاغتصاب أو التحرش.. ومنح الفتاة كل الحريات الجنسية، ومساواة الزانية بالزوجة ومساواة أبناء الزنا بالأبناء الشرعيين مساواة كاملة في كل الحقوق». وتشهد أروقة الأمم المتحدة في الفترة ما بين 4 و15 مارس الجاري اجتماعات لوفود من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومنظمات مجتمع مدني ضمن نشاطات «لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة» تحت شعار «منع ووقف جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات».

السودان «متفائل» بعودة المياه

إلى مجاريها مع دولة الجنوب

الخرطوم - وكالات: قال وزير دفاع السودان الفريق عبد الرحيم محمد حسين الذي يرأس وفد بلاده لمباحثات أديس أبابا مع جنوب السودان أمس الأول، إن الاتفاق الذي تم توقيعه الجمعة بين الوفدين سيفتح الباب أمام علاقة جوار طبيعية وتعاون بين دولتي السودان.

وأبلغ الوزير الصحفيين بتجاوز الخرطوم وجوبا جميع نقاط الخلاف الأساسية التي كانت تقف حائلا دون معالجة الأزمة، معتبرا نتائج جولة المفاوضات بين وفدي الدولتين ناجحة ومهمة.

وذكر حسين أن الطرفين بحثا قضايا لم يتم البت بشأنها في اتفاق 27 سبتمبر الماضي الذي وقعه رئيسا الدولتين، إلى جانب الاهتمامات الأمنية وقضية فك ارتباط الجيش الجنوبي مع قوات الحركة الشعبية-قطاع الشمال ودعم جوبا لمتمردي دارفور.

وأكد أن قوات الطرفين بدأ انسحابا فوريا الأحد من المنطقة المنزوعة السلاح، على أن يكتمل ذلك خلال سبعة أيام، بينما «منحت قوات قليلة أسبوعين لإكمال الانسحاب».

وحدد الوزير المنطقة المنزوعة السلاح بمساحة تبلغ 2175 كلم2 وبعرض 10 كلم شمالا وجنوبا، بما يشمل منطقة 14 ميل المتنازع عليها.

وأضاف أن لجنة للمراقبة الخاصة ستبدأ عملها بمراقبة المنطقة بعرض 40 كلم شمالا وجنوبا.

وكان الوفدان قد وقعا الجمعة الماضية على أربع وثائق «مصفوفة» في مجال الترتيبات الأمنية، حيث أعلن رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي -الذي يرأس لجنة الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي- في مؤتمر صحافي الجمعة، أن البلدين وافقا على إصدار الأوامر لقواتهما بالانسحاب من المنطقة المنزوعة السلاح بحلول 14 مارس الجاري.

تجدر الإشارة إلى أن الجانبين عقدا في الماضي عددا من الاتفاقيات بخصوص أمن الحدود، لكنهما لم يلتزما بتنفيذها.

«حماس» تتوقع شطبها من قائمة الإرهاب ... قريباً

غزة - وكالات: اعتبر قيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أن شطب الحركة مما يسمى قائمة الإرهاب «مسألة وقت»، مشيرا إلى تجاوب أوروبي في هذا الصدد.

وقال القيادي أحمد يوسف -في تصريح لوكالة أنباء «معا» نشرته أمس- إن ثمة اتصالات تجريها الحركة بمساعدة دول عربية وإسلامية -منها قطر ومصر وتركيا- لإقناع الدول الكبرى والأوروبية برفع اسم حماس من «قائمة الإرهاب».

وأشار يوسف إلى أن تلك الاتصالات لاقت تجاوبا «إيجابيا» من قبل دول أوروبية دون أن يذكرها، واعتبر أن زيارات ممثلي الأحزاب والدول الغربية لقطاع غزة مؤشرات إيجابية لتحقيق الهدف.

وأكد القيادي الفلسطيني أن الحركة لن تعترف بإسرائيل، رغم أن ذلك أحد شروط اللجنة الرباعية الدولية «الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة روسيا» المعنية بعملية السلام، لرفع حماس من «قائمة الإرهاب».

واتهم يوسف الدول الغربية بالانحياز لإسرائيل، وقال إن الكفاح المسلح ضد الاحتلال تكفله القوانين الدولية، مشيرا إلى أن الصواريخ التي تطلقها حماس على البلدات الإسرائيلية لا تستهدف المدنيين، بل المواقع العسكرية.

واستغرب القيادي في حماس ما سماه دعم الدول الغربية للأنظمة الإسلامية في تونس ومصر، بينما تواصل مقاطعتها لحماس التي خرجت من رحم هذه التيارات الإسلامية وتبقيها على «قائمة الإرهاب»، حسب تعبيره، وقال إن ذلك «خطأ في المعادلة الدولية».

وتعليقا على الأنفاق التي تهدمها مصر، قال يوسف إن «مصر تهدم الأنفاق التي تشكل خطرا عليها وليس جميعها، موضحا أن الأنفاق التي يجري هدمها مخصصة للتهريب والتجارة في مواد ممنوعة بعضها بمساعدة إسرائيلية.